رئيسة الجمعية اليمنية للبيئة والتنمية

اسهار باحاج

تعتبر الجمعية اليمنية للبيئة والتنمية المستدامة إحدى منظمات المجتمع المدني التي تسهم مساهمة فعالة، مع المؤسسة الحكومية،«الهيئة العامة لحماية البيئة» إستناداً إلى المادة «٣٥» من دستور الجمهورية اليمنية، على حماية البيئة اليمنية والحفاظ على سلامتها وتوازنها وصيانة أنظمتها الطبيعية وعلى مكافحة التلوث البيئي وتطبيق الإجراءات الوقائية والعلاجية الممكنة ضدها.

لقاء/ عمر عبد ربه السبع

ونظراً للاهتمام المتزايد بشراكة منظمات المجتمع المدني مع مسؤولية الحكومة للإسهام في تنمية المجتمع اليمني، ولأهمية الوضع البيئي في مجال التنمية والتنمية المستدامة فإن الجمعية اليمنية للبيئة والتنمية المستدامة قد نشطت منذ تأسيسها في دراسة وتحليل جملة من المشكلات البيئية اليمنية وساهمت مع الجهات ذات العلاقة في وضع الحلول والمعالجات الناجعة لها.

وبعد ورشة العمل حول الملوثات العضوية الثابتة التي أقيمت يوم الإربعاء الموافق ٢١ ديسمبر٢٠٠٥م في قاعة محاضرات الهيئة العامة لحماية البيئة محافظة عدن قمنا بالتحدث مع الأخت أسهار أحمد سعيد با حاج رئيسة الجمعية اليمنية للبيئة والتنمية المستدامة للتعريف بالجمعية ونشاطاتها وأهدافها.

وقد رحبت الأخت أسهار با حاج باهتمام قيادة مؤسسة ١٤ أكتوبر بمنظمات المجتمع المدني وإفساح صفحة أسبوعية لها، ثم تطرقت بادئ ذي بدء عن ورشة العمل الخاصة بالملوثات العضوية الثابتة وقالت إن هدف هذه الورشة تسليط الضوء على إنتشار الملوثات العضوية الثابتة في اليمن عموماً وفي محافظة عدن على وجه الخصوص، وإن الملوثات العضوية الثابتة هي مركبات عضوية أساسها الكربون والكلور وهي ذات خواص فيزيائية وكيميائية وذات قدرة على الثبات ومقاومة التحلل في الأوساط المختلفة للبيئة فضلاً عن أنها ذات ضغط بخاري صغير نسبياً مما يؤدي إلى إنتشارها وإنتقالها في الأوساط البيئية المختلفة: الهواء والماء والتربة.

وقد ذكرت الأخت أسهار با حاج التعاون المثمر بين الجمعية اليمنية والمركز الإقليمي العربي للمشروع الدولي للقضاء على الملوثات العضوية الثابتة، وإن هدف الورشة هو إبراز الخطر الناتج عن استخدام هذه الملوثات العضوية الثابتة والتي تمس صحة الإنسان بصورة مباشرة وتهدد حياته.

وعند الحديث عن نشاط الجمعية اليمنية منذ فترة التأسيس أجابت الأخت أسهار با حاج : إن الجمعية اليمنية للبيئة والتنمية المستدامة تأسست قبل ثلاثة أعوام وتحديداً في ١٥ يونيو ٢٠٠٢م بتصريح من وزارة الشئون الاجتماعية والعمل وذلك لنشر الوعي البيئي في وسط المجتمع اليمني وإلى المساهمة بفعالية في أنشطة حماية البيئة من كل أشكال التلوث والإستنزاف، وإنه، والحمد لله، قد قمنا بفعاليات مختلفة في مجال التوعية البيئية لمختلف مدارس التعليم الأساسي والثانوي وحتى الجامعي في المحافظة مع طباعة منشورات دعائية في التوعية البيئية وحماية البيئة وأقمنا معرض صور للأحياء البحرية في منطقة البريقة مع بعض المجسمات.. ونتواصل مع المنظمات والهيئات الإقليمية والعربية والدولية المختصة بالبيئة بهدف تطوير القدرات وإكتساب الخبرات.

وعن المشاريع المستقبلية للجمعية اليمنية قالت الأخت أسهار با حاج إننا نهدف بتوعية المواطنين بحفظ مخلفات الزجاج منفصلة بحيث يمكننا مستقبلاً عمل مشروع لإعادة تدويرها والإستفادة منها.. وهناك مشاريع أخرى كثيرة لم يحن الوقت بعد للإفصاح عنها.

والحقيقة أن الجمعية اليمنية للبيئة والتنمية المستدامة، قد خطت خطوات متقدمة في مجال التوعية البيئية، وكما قال المشاركون في الورشة الخاصة بالملوثات العضوية الثابتة أول جمعية أهلية وطنية غير حكومية تناقش هذا الموضوع وتبذل جهوداً كبيرة لإنجاحه وتسعى بكل قواها لتوعية المواطنين وطلبة المدارس الأساسية والثانوية والجامعية بمخاطر الملوثات العضوية الثابتة..

الجمعية اليمنية للبيئة والتنمية المستدامة

الجمعية اليمنية للبيئة: أول جمعية وطنية أهلية تناقش موضوع الملوثات العضوية الثابتة

المواطَنَة

إذا كانت المواطنة سلوكاً حضارياً يحدد طبيعة الإنتماء للوطن بالفعل والقول معاً والقدرة على أداء الأعمال والواجبات ومشاركة الجميع بتقديم الأفضل للإرتقاء بالوطن، فإنها وللأسف لا تزال غير مفهومة لدى الغالبية العظمى من الشعب وبخاصة النساء اللاتي لا يدركن شيئاً من أمور هذا الواقع وبجانبهن وكما قلنا أخواتهن الذكور فهم وللأسف وإن انتبه بعضهم لمعنى هذه الكلمة ظنها أنها شيء له ويخصه هو فقط دون الآخرين، فقلة هم من يعرفون معنى هذه الكلمة وتفاصيلها وأهميتها بالنسبة لبناء الأوطان والمجتمعات.

فكم شعرت بالضجر والحزن عندما سألت مدرس اللغة الإنجليزية في إحدى المدارس الريفية التي كنت أتعلم فيها في بداية المرحلة الثانوية فابتسم متأملاً في سؤالي المكتوب وقال :هذا موضوع كبير ولا أحد يعي معناه، لكن لا بأس بأن نفكر فيه ويفهمه الاخرون فيما بعد وهو يحتاج إلى خمسة وعشرين عاماً وانصرف.

أعرف أن أستاذي يومها فسر كلمة المواطنة من زاويتها السياسية وخاف من اهتمامي البالغ بهذا الجانب وأنا ما زلت صغيرة.

ولكن تفاصيل هذا السؤال ظلت تراودني دائماً وحينما ذكرته للدكتور أحمد الكبسي عندما كنت طالبة في قسم العلوم السياسية بجامعة صنعاء تنهد من الأعماق وقال للأسف :(اليمني لم يفقه بعد كلمة مواطنة فما زال في طور الرعوي) وظل يرددها طيلة السنوات الأربع التي مكثتها في الجامعة وها هي ما زالت تلاحقني من يوم تخرجي من الجامعة عام ٢٠٠١م إلى اليوم فعنوان مؤتمر وزارة حقوق الإنسان (من الأقوال إلى الأفعال) الذي انعقد نهاية العام المنصرم ٢٠٠٥م هو عنوان المواطنة الحقيقية فالمواطنة لا بد أن تغرس سلوكاً وقيماً وأخلاقاً نتحلى بها في كل تصرفاتنا اليومية وهي تبدأ من ولادة الطفل إلى أن يموت، فالمشكلة كيف نعلمه حب الوطن والإحساس بالمسؤولية والإنتماء إلى هذا الوطن بالقول والفعل وكل ما تجود به نفسه.

من المسؤول عن هذه المواطنة؟

أجد أن الكل مسؤول وبخاصة الأسرة (الأب، الأم) لكن كيف أطالب أماً بتعليم ابنها أسس المواطنة وهي لا تعرف معناها؟!

ختاماً.. ربما تكون أبرز معاناتنا ومشاكلنا بسبب غياب المواطنة وحب الوطن فنحن لم نصل بعد إلى مستوى المواطنة وما زلنا في إطار (رعويتنا) كما قال الدكتور أحمد الكبسي إلا أن الأمل موجود كما جاء عن أستاذ اللغة الإنجليزية وإن طال الزمن.

ذكرى النقيب

رئيس مركز اليمن لدراسات حقوق الانسان لـ 14 أكتوبر

يهدف المركز بدرجة رئيسية إلى نشر ثقافة حقوق الانسان في المجتمع وتنمية الديمقراطية والمجتمع المدني

تأسس مركز اليمن لدراسات حقوق الإنسان في عدن عام ٢٠٠٣م بناء على تصريح صادر عن وزارة الثقافة ثم جرى إعادة لتسوية الوضع القانوني بالحصول على ترخيص من وزارة الشؤون الاجتماعية وكان لصحيفة ١٤ أكتوبر لقاء مع الأستاذ/ محمد قاسم نعمان/ رئيس مركز اليمن لدراسات حقوق الإنسان ليوضح لنا ما الهدف من المركز وكيف يزاول نشاطه؟

متابعة/ ايفاق سلطان

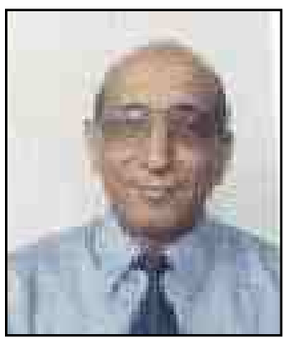

● ما هو هدف المركز؟

– يهدف المركز بدرجة رئيسية إلى تعليم ونشر ثقافة حقوق الإنسان وتنمية المجتمع المدني والديمقراطية أي أن المركز يساهم في نشر ثقافة حقوق الإنسان وتنمية الديمقراطية والمجتمع المدني ويهدف من خلال ذلك مواجهة الثقافات القديمة المستندة إلى العادات والتقاليد البالية والتي تحولت بحكم مرور السنوات الطويلة من ممارستها والتعامل معها تحولت إلى ثقافة مترسخة في المجتمع.. وهذه الثقافة البالية هي المسئولة عن كل ما يعانيه مجتمعنا في أسلوب وسائل الحكم في توزيع الثروة والتعامل معها في العدالة.. وفي الموقف من المرأة، وفي الموقف من الطفل والأسرة، وفي الموقف من حمل السلاح، وفي الموقف من الثأر، وفي الموقف من ولي الأمر وفي الموقف من الإنسان وحرياته الخاصة والعامة وفي الموقف من حقوق الإنسانية المختلفة بشكل عام، ولمواجهة هذه الثقافة القديمة وعاداتها البالية المضرة بتطور المجتمع، والمضرة بالتنمية وبالحياة العامة، والمضرة بالتطور الإنساني عموماً.. لا بد من ثقافة بديلة.. هذه الثقافة البديلة هي ثقافة حقوق الإنسان التي شرعها ديننا الإسلامي الحنيف بكل وضوح في عديد من الآيات القرآنية حيث كرم الله فيها الإنسان وجعله خليفة له في الأرض.. وإضافة إلى ما حمله الفكر الإسلامي المستنير والفكر والتراث الإنساني من إسهامات، وبحكم تفاعل الثقافات والحضارات الدينية والإنسانية والتي تبلورت وتجسدت من خلال القانون الدولي لحقوق الإنسان المكون لمختلف المواثيق والعهود والإتفاقيات والإعلانات الدولية المعنية باحترام حقوق الإنسان، ولذلك يسعى مركز اليمن لدراسات حقوق الإنسان إلى نشر هذه الثقافة الجديدة في المجتمع بمكوناتها الواسعة التي تشمل ثقافة المجتمع المدني وثقافة الديمقراطية وثقافة الفكر الإنساني

● ما رأيك في التقارير الأجنبية المعنية بحقوق الإنسان في اليمن؟

– التقارير التي تصدر عن المنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان تتضمن معلومات تكون مصادرها منظمات حقوقية يمنية أو معلومات تتولى هذه المنظمات أيضاً تجميعها من مصادر مختلفة مثل الصحافة اليمنية المقروءة والصحافة الإلكترونية.. إضافة إلى أن هناك تواجداً لفروع أو مندوبين للمنظمات الدولية داخل اليمن وهؤلاء أيضاً يقومون برصد المعلومات والانتهاكات التي تحصل.. طبعاً التطورات التي يشهدها العالم في مجال علوم الاتصال حولت العالم إلى قرية صغيرة ولم يعد هناك من حدث يحصل في أي بقعة من بقاع العالم ألا ويتم تناقله عبر مختلف وسائل الاتصال الحديثة.. على سبيل المثال القنوات الفضائية التي أصبح مندوبوها ومراسلوها يتواجدون في كل بلد وفي كل مدينة في البلد الواحد يقومون بنقل الحدث مباشرة بعد دقائق من حدوثه..

لذلك لم يعد هناك ما يستحق طرح مثل هذه الأسئلة حول مصادر التقارير والمعلومات.. وفي داخل البلد أي بلد من عالم اليوم هناك أحداث يتم نقلها عبر القنوات الفضائية قبل أن يعلم بها المسؤولون داخل هذا البلد.. بل حتى الجهات المعنية بمتابعة ورقابة هذه الأحداث يتم إبلاغهم عنها من خلال ما تبثه القنوات الفضائية ومختلف وسائل الاتصال الحديثة ومنها التليفونات المحمولة (الجوال) فيمكن مثلاً ونحن نتحدث عن مصادر معلومات الإنتهاكات المتعلقة بحقوق الإنسان يمكن لأسرة جرى فيها انتهاك لأحد أفرادها أن يقوم مباشرة بالاتصال بمنظمات دولية معنية بمتابعة ورصد ورقابة مثل هذه الإنتهاكات أو معنية بالدفاع عن حقوق الإنسان في نفس اللحظة التي يتم فيه الإنتهاك، إما عبر الهاتف المحمول بالاتصال المباشر أو عبر الإنترنت وهكذا..

اليمن وقعت على معظم المواثيق والعهود والإتفاقيات الدولية لكن المفروض أن تتم مراجعة مختلف القوانين والتشريعات اليمنية بما فيها الدستور اليمني ليتم إعادة صياغتها باسقاط كل ما تتضمنه تلك المواثيق والعهود والإتفاقيات الدولية التي وقعت اليمن عليها، صحيح أن هناك إشارات واضحة وردت في الدستور اليمني تؤكد على مجموعة من الصيغ العامة لكن مواد الدستور تتضمن أيضاً نصوصاً ومواد تتناقض مع ما هو وارد في هذه المواثيق الدولية ونفس الشيء بالنسبة للعديد من التشريعات والقوانين النافذة في اليمن إذ أن هناك العديد من المواد التي تحتاج إلى مراجعة، حتى يتم تطابقها مع المواثيق الدولية، وأما منا هنا مثال حي يتعلق بقانون الصحافة حيث يتضمن القانون الحالي مجموعة من المواد التي تتناقض مع حرية الرأي والتعبير وحرية الصحافة (حرية إصدار الصحف) وحماية الصحفيين وحرية إمتلاك وسائل الإعلام وبالذات البث الإذاعي والتليفزيوني (قنوات فضائية) والتي أصبحت مكفولة في العديد من الدول العربية.. ناهيكم عن مختلف دول العالم..

ونفس الشيء بالنسبة للمشروع الجديد لقانون الصحافة هناك مواد أيضاً لا تنسجم مع ما تحويه المواثيق الدولية المعنية بحرية الصحافة وضمان حرية الرأي والتعبير وحرية إصدار الصحف وضد إمتلاك وسائل الإعلام الخاصة (القنوات الفضائية والإذاعات) الخ..

وهناك ملاحظات كذلك تتعلق بقانون العقوبات وقانون تأسيس المنظمات وقانون الأحزاب وقانون الإنتخابات وغيرها..

من القوانين والتشريعات اليمنية النافذة التي تحتاج إلى مراجعة ليتم إسقاط كل ما ورد في المواثيق والعهود والإتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، حقوق المرأة وحقوق الطفل ومناهضة التعذيب، والتنمية في منظور حقوق الإنسان.. الخ.

● ما هو نشاط مركز اليمن لدراسات حقوق الإنسان؟

– إن أهداف المركز تنفذ من خلال فعاليات وأنشطة مختلفة منها تنظيم الندوات والمحاضرات وحلقات النقاش والتوعية والدورات التدريبية إضافة إلى الدور الإعلامي والتثقيفي الذي يقوم به المركز من خلال إصداره لصحيفة «التحديث» بالطبع لدينا طموحات كثيرة في المركز لكن صعوباتنا أبرزها عدم توفر الإمكانيات التي تقف حائلاً دون تحقيقها، فالمنضوين في المركز جميعهم يعملون بشكل «طوعي» أي دون مقابل بينما تنظيم الأنشطة والفعاليات يحتاج إلى إمكانيات وهو مالم نستطع توفيره بحكم غياب المساهمة والدعم الحكومي إضافة إلى عزوف القطاع الخاص في القيام بهذا الدور لاعتبارات تتعلق بنظرتهم لمثل هذه المهمات والأهداف ومنظمات المجتمع المدني.. طبعاً يمكن الموضوع هذا يختلف بالنسبة للمنظمات الموجودة في عدن فالمعاناة بهذا السبب مشتركة..

والجهات الحكومية المحلية والمركزية تتعامل معنا ومع معظم منظمات المجتمع المدني وبالذات التي تعني نشاطاتها وأهدافها لقضايا حقوق الإنسان كما نتعامل مع أحزاب المعارضة. رغم أننا نؤكد الإستقلالية ونرفض التحزيب والتوظيف السياسي (المؤدلج) لأنشطتنا وفعالياتنا المختلفة وهذا هو موقف وقناعة اللجنة التنفيذية لمركز اليمن لدراسات حقوق الإنسان ومختلف هيئاته.

ورغم أن لبعضنا إنتماءات حزبية ومواقف سياسية لكن أنشطة المركز وفعالياته لا تتأثر بذلك أبداً..

ولعل وجود تنوع في المنتمين لهيئات المركز (حزبي وسياسي مستقل) خير دليل على ذلك.

برلمان الأطفال يناقش في دورته السادسة نهاية يناير الجاري

الانتخابات البرلمانية الجديده من المقرر أن يعقد برلمان الأطفال دورته السادسة نهاية يناير الجاري وسيناقش البرلمان في هذه الدورة عملية الإعداد والإشراف والخطوات الإجرائية للعملية الانتخابية لبرلمان الأطفال الجديد والتي ستجري شهرابريل القادم ٢٠٠٦م ويشارك فيها طلاب المدارس في عموم محافظات الجمهورية .

ويجري حاليا استكمال كافة الترتيبات والتحضير للدورة الانتخابية الجديدة لبرلمان الأطفال.

العشاري: المؤتمر الاول الوطني للطفولة والشباب في ١٩ فبراير المقبل

أكد الوكيل المساعد بوزارة الشباب والرياضة لقطاع الشباب احمد العشاري انه تحدد الموعد النهائي لانعقاد المؤتمر الوطني للطفولة والشباب في ١٩ فبراير المقبل .. وبرر العشاري في تصريح خاص لـ"٢٦سبتمبرنت" أسباب تأجيل المؤتمر بالتحضيرات المكثفة والتي استغرقت وقتاً أطول والحرص على خروج المؤتمر بالقرارات والتوصيات التي يمكن أن تحدث تطورا نوعيا في خدمة الشباب والنشء والأطفال اليمنيين ..

قال احمد العشاري انه تم استكمال كافة الترتيبات لانعقاد المؤتمر .. موضحا أن المؤتمر سيناقش مشروع لائحة الإستراتيجية الوطنية للطفولة والشباب والتي تستهدف من هم دون الـ٢٤ سنة التي شارك في إعدادها عدد من الاخصائيين والخبراء الممثلين للجهات ذات العلاقة ..

مضيفاً ان المؤتمر سيتطرق إلى عدد من المحاور التي تتناول قضايا الهوية الوطنية، والولاء الوطني ومتطلبات الخطاب الموجهة للشباب و التنمية البشرية وكذا التنشئة السياسية والاجتماعية واتخاذ القرار في أوساط الشباب بالإضافة إلى قضايا وهموم ومتطلبات الشباب و البحث في الآليات المؤسسية للجهات المعنية بالطفولة والشباب و الواقع الراهن للرياضة والشباب و السلطة المحلية بين الواقع الراهن والدور المطلوب.

مشيرا إلى إن المؤتمر يهدف إلى الخروج بالصيغة النهائية لمشروع لائحة الإستراتيجية الوطنية للطفولة والشباب التي بدأ الإعداد لها منذ العام ٢٠٠٢م.

فضاء

لاتصدقوا هذه النقابة

علي ياسين

نقابة الصحفيين اليمنيين هي واحدة من الشواهد الراسخة لتبعية منظمات المجتمع المدني لغير المجتمع المدني، والغريب أن هذه النقابة هي نقابة تابعة طوعاً فمن الواضح من أداء قيادتها أنها لا تستطيع أن تتخلص من عادات وقيم الأنظمة الدكتاتورية حيث يجد الجميع أنفسهم مجرد توابع بالوراثة، وثقافة التبعية التي تسود نقابة الصحفيين لا علاج لها إلا بأن يتحرر الصحفيون أولاً من قيود التبعية بمختلف أنواعها وأشكالها وأهمها تبعية الخوف من ضياع مورد الرزق وبالتالي الخوف من غياب اللقمة عن أفواه عائلات وأطفال هؤلاء الصحفيين، ولعل الصحفي اليمني هو الصحفي الوحيد في العالم الذي يعمل حساباً لرئيسه في العمل أكثر مما يعمل حساباً للمهنة التي ينتمي إليها حيث نرى الصحفي هنا يضيع وقتاً للتزلف وللتقرب من رئيسه أكثر مما يبذله في البحث عن المعلومات ومتابعة الأخبار، ويتساوى في هذا الصحفي الذي يعمل لدى الحكومة أو ذاك الذي يعمل في صحافة الأحزاب خارج الحكومة، لذلك فإن الحديث عن نقابة حرة للصحفيين هو مجرد حديث لا يحمل أية قيمة أو معنى، فالصحفي غير الحر لا يمكن أن تكون اختياراته حرة، وهذا ما تدركه جيداً قيادة نقابة الصحفيين اليمنيين فهي تعرف تماماً أنها لم تجئ بناء على رغبة وإدارة الصحفيين الحرة وإنما وفقاً للقيم والتقاليد السائدة المبنية على ثقافة الخوف والخضوع والاختيارات غير المستقلة، وعليه فمن غير المتوقع أن تعمل هذه النقابة بقيادتها أي شيء لصالح الصحفيين اليمنيين وحقهم في الأداء المهني الحر غير المنحاز إلا للحقيقة كما أنها أي هذه النقابة لا يمكن لها أن تقوم بأي شيء من شأنه تحسين ظروف معيشة الصحفيين اليمنيين التي يستطيع المرء القول عنها أنها أسوأ ظروف معيشية يعيشها الصحفيون في العالم كله، وما زلنا نتذكر تلك التصريحات الطنانة الرنانة التي صدرت عن قيادات في النقابة لمناسبة صدور قانون الأجور والمرتبات الجديدة، وهي التصريحات المناهضة له ولإستراتيجية الأجور التي نشأت عنه لأنها لم تراع خصوصية مهنة الصحافة وتعاملت مع الصحفيين ليس على أساس أنهم صناع لوجدان الرأي العام ومؤرخون للحظات الشعب والوطن التاريخية ولا باعتبارهم ناقلين للفكر وللقيم الحضارية وإنما كأنهم من الذين ينقلون نفايات الزبالات، لكن عندما حانت لحظة الحقيقة توارت هذه القيادات خلف سواتر الكذب واتضح أن تصريحاتها لم تكن إلا مجرد مزايدات سياسية لا هدف لها غير المكايدات السياسية الرخيصة، إن الحديث عن الصحفيين اليمنيين وظروفهم وواقع ممارستهم لمهنتهم حديث أكبر من أن تحتويه عجالة كهذه والإلمام به هو ما نعد به في تناولة أخرى غير أن هذا لا يمنع من القول لقيادة نقابة الصحفيين اليمنيين أما آن الأوان لتغادري.